

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الخرطوم

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

قسم الاقتصاد القياسي والاحصاء الاجتماعي

امتحاني الخامس

بعثة تكميلية لنيل درجة بـ**اللوريس الشرف**

عنوان:

تقرير حالة الاستمار في السودان للفترة من

(١٩٨٠ - ٢٠١٠)

إعداد الطالبة:

نايلة حاتم الشيخ الطيب أزرق

إشراف:

د/ أمين محمد علي حليب

يونيو ٢٠١٣ م

اللَّهُمَّ
بِسْمِكَ

”لَا إِلَهَ مِنْدَنْ لَكَ تَقْسِيْتُ الْأَوْرَىْعَةِ هُنَّ مَنْ يَكْبِسُ وَجْهَهُنَّ مَنْ (يَكْبِسُ رِبَّنَا لَكَ

بِسْمِكَ بِحَزْنٍ لَا يَرْبِّيْنَا لَوْلَا يَجْعَلُنَا رَابِّنَا وَلَلَّا يَعْلَمُ عَالِيَّنَا (صَبَرْنَا بِكَبِيسِكَ مَهْلَكَةَ هُنَّ مَنْ (الْزَّنْجَةَ

هُنَّ فَيَلْفَنَا رَابِّنَا وَلَلَّا يَعْلَمُنَا هُنَّ الْمُنْفَاهَةُ لَنَّا بَهْ فَلَمْ يَعْلَمُنَا عَنَّا وَلَمْ يَغْفِرْنَا وَلَمْ يَرْعَمْنَا لَذِكْرِ

هُنَّ اللَّذَا فَيَنْصُرُنَا حَمَدَ (الْغَوْيَمْ (الَّذِينَ فَرَّجْنَا ” .

صَبَرْنَا (الَّذِينَ (الْعَظِيمَ

سُورَةُ الْأَسْقَفَةِ (اللَّهُمَّ رَبِّنَا (بِسْمِكَ

الشکر والتفتیج

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم آمين اللهم آمين سيدنا وها وينا رسول الله
الله عاصي الله وصحبه ومن تبعه بإحسانه لا يموت بالدين ولا يحشر لله تعالى موافقين من
عيادي التكوير "النكر لا للدّول أخيراً لله سبحانه وتعالى الذي أناعاني عاصي كل شيء في الحياة
كما أنتقد بجزيل النكر والامتناع والقدرة التي أنساني الفاضل الدكتور أمين محمد عاصي
حلبي الذي كان له الفضل الكبير في إعداد وتقديم البحوث وخروجه بصورة النهاية .
والنكر للأسرة جامعة الخرطوم ممتلكة في كلية الافتتاح وملقبة كلية الافتتاح والنكر هو صاحب
للجهاز المركزي للإحصاء ورئيس السروقات وزرارة المالية .
والنكر محمد الأسمر الذي لو لاحظوا خطوه إلى الأمام والنكر ابراهيم النميري وأخيراً الله
من عاصي حرفا .

لله دراء

الّي منبع المخاّف امّي

الّي النّزّي لولله عم الْكُوَافِي

الّي الغالي رفيق عربى كمال

الّي أخوانى وأخوانى الْأَعْزَاء

الّي زميلان

أقدر لك حبهي المتواضع

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الأية
ب	الشكر والتقدير
ج	الإهداء
د	المستخلص
—	فهرس المحتويات
٦-١	الفصل الأول: خطة البحث والدراسات السابقة.
١	المقدمة
١	مشكلة البحث
٢	أهمية البحث
٢	أهداف البحث
٣	فرضيات البحث
٣	منهجية البحث
٣	حدود البحث
٤	النموذج الهيكلي
٤	مصادر البيانات
٤	هيكل البحث
٤	الدراسات السابقة
٢٥-٧	الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث
١٢-٧	المبحث الأول: الخافية النظرية للاستثمار في السودان
١٩-١٣	المبحث الثاني: نظريات الاستثمار
٢٥-٢٠	المبحث الثالث: نظرة عامة عن الاستثمار في السودان و التشريعات الخاصة به

٣٤-٢٦	الفصل الثالث: التحليل الإحصائي
٣١-٢٦	المبحث الأول : عرض متغيرات النموذج
٣٤-٣٢	المبحث الثاني: التحليل القياسي
٣٩-٣٥	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
٤٧-٤٠	الملحق

فهرس الجداول

الرقم	الجدول
٢٦	(١-٣) جدول الاستثمار
٢٨	(٢-٣) جدول الناتج المحلي الإجمالي
٢٩	(٣-٣) جدول معدل التضخم
٣٠	(٤-٣) جدول سعر الصرف
٣١	(٥-٣) جدول الواردات
٣٣	(٦-٣) جدول اختبار استقرار السلسلة

الفصل الأول

خطة البحث والدراسات السابقة

المقدمة:

تعاني معظم الدول النامية والمختلفة والسودان من بينها انخفاضاً في مستويات الدخول وضعف المدخرات الناتجة عن عدم وجود أوعية ادخارية متقدمة وبالتالي الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار الذاتي، وكذلك تعاني هذه الدول من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف البنية التحتية، كل هذه الموارد المالية المتاحة للتوظيف محدودة ونادرة وفي المقابل تتنافس على هذه الموارد المالية استخدامات عديدة، الأمر الذي يجعل من مشكلاتها قصور الإنتاج عن تلبية احتياجات الإعداد المتزايدة من سكانها، لذلك تعتبر هذه الدول في أمس الحاجة إلى الاستشارات في القطاع الصناعي (التصنيع)، الذي يعتبر ركيزة وأساس عملية التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار العلاقات المشابكة بين كافة قطاعات الاقتصاد القومي.

مشكلة البحث:

يعتبر الاستثمار متغير هام في تحليل نماذج الاقتصاد الكلي وهو المتغير الثاني المحدد للطلب الكلي إلى جانب الاستهلاك، رغم أن الاستهلاك استحوذ على النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الاستثمار لا يقل أهمية عنه، حيث أنه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بعملية التكوين الرأسمالي الذي يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وخلق العمالة وتحقيق التنمية الاقتصادية، كذلك نجد أن معظم المتغيرات الاقتصادية يحكمها اتجاهها عاماً فتشهد ارتفاعاً عاماً في أوقات الروجاج وتقلبات في أوقات الكساد ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن أهم عامل وزاء هذه التقلبات هو التغير في حجم الاستثمار عكس الاستثمار الذي عكست نظرياته الحديثة استقرار دالته ولكن للأسف مثل هذا الاستثمار لم يحدث فيما يتعلق بالاستثمار، فالاقتصاديون يعلمون أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في الاستثمار لكنهم لم يستطيعوا التوصل إلى النموذج الذي يستطيع أن

يوضح أو يتباين بمقدار الاستثمار بدرجة عالية من الدقة لذلك جاء هذا البحث لدراسة وتقدير العوامل المؤثرة على دالة الاستثمار في السودان.

أهمية البحث:

إن عملية الاستثمار عملية ديناميكية لها أهداف واسعة وعريضة تصب في خدمة التنمية الاقتصادية لذلك تتبع أهمية الاستثمار في الدول الفاعل الذي يمكن أن يمارسه على الإنتاج القومي في الدول النامية والمتقدمة، وتزداد أهميته في الدول النامية من خلال تكوين العديد من المدخرات الرأسمالية. وهناك أهمية أخرى لهذا البحث هي محاولة صياغة نموذج يتضمن المتغيرات والعوامل الاقتصادية التي تؤثر على دالة الاستثمار في السودان، بجانب إثراء الأدبيات في مجال دراسات الاستثمار.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر العوامل المؤثرة على دالة الاستثمار في السودان في الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٠) من خلال التعرف على الآتي:

أ. العوامل المؤثرة على دالة الاستثمار في السودان.

ب. صياغة نموذج قياسي لدالة الاستثمار.

فرضيات البحث:

نفترض وجود علاقات سلبية بين الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الواردات، سعر الصرف حسب الآتي:

١. وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي.

٢. للزيادة في معدل التضخم أثر سالب على الاستثمار.

٣. تدهور سعر الصرف يؤثر سلباً على الاستثمار.

٤. الزيادة في الواردات يؤثر إيجاباً على الاستثمار.

منهجية البحث:

استخدام المنهج الإحصائي والتحليل القياسي باستخدام طريقة المربيات الصغرى العادية (ols) التي تقدمت الطرق القياسية الجيدة في تقدير معاملات العلاقات الاقتصادية وذلك لأنها تعطي أفضل المقدرات الخطية غير المتحيزة.

حدود البحث:

الزمانية: (١٩٨٠-٢٠١٠م)

المكانية: السودان

النموذج الهيكلي المقترن:

$$I = F(GDP, INF, IM, EXR)$$

حيث أن:

I = الاستثمار القومي

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

INF = معدل التضخم

IM = الواردات

EXR = سعر الصرف

مصادر البيانات:

يعتمد البحث على المصادر الثانوية لمتغيرات النموذج التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية وبنك السودان ووزارة الاستثمار خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠م) والمراجع والمجلات ذات الصلة بالاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية.

هيكل البحث:

يشتمل البحث على أربعة فصول، يتضمن الفصل الأول المقدمة وخطة البحث ويشتمل الفصل الثاني على الإطار النظري ومفهوم ونظريات الاستثمار، ومن ثم الاستثمار في السودان والتشريعات الخاصة به ويشمل الفصل الثالث على عرض متغيرات النموذج وتحليل الانحدار النموذج المقترن في البحث وأما الفصل الرابع ويشمل النتائج والتوصيات.

صعوبات البحث:-

صعوبات مالية

الدراسات السابقة:

- ١/ رانية عبد الله - دراسة بعنوان: دالة الاستثمار في السودان عام ٢٠٠٠م^١. تناولت هذه الدراسة دالة الاستثمار في السودان (١٩٨٩-١٩٩٩م) وركزت الدراسة على استخدام نموذج الاستثمار لدراسة حالة الارتباط الخطى المتعدد لأن المتغيرات الاقتصادية لها درجة من الارتباط فيما بينها كذلك ركزت على العلاقة التي تربط بين الاستثمار والمتغيرات المستقلة الممثلة في الإنفاق الحكومي والدخل والأدخار والاستثمار للفترات السابقة وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:
 ١. وجود ارتباط خطى قوي بين الاستثمار والمتغيرات المستقلة المؤثرة عليه.
 ٢. نتيجة للتحليل أعتبر متغير الاستثمار للفترات السابقة غير مرغوب فيه.
 ٣. كذلك أعتبر متغير الأدخار متغير غير ضروري.

١- رانية عبد الله، دالة الاستثمار في السودان (١٩٨٩-١٩٩٩م) بحث ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٠م.

٢/ أياس جعفر عبد الرحيم - دراسة بعنوان: أثر التمويل المصرفي على الاستثمار في السودان عام ٢٠٠٠م.

تناول البحث نموذج لتحديد أثر التمويل المصرفي على الاستثمار في السودان للفترة من (١٩٨٩-١٩٩٩). وركزت الدراسة على صياغة نموذج قياسي يستطيع تقدير مساهمة الودائع المصرفية على التمويل المصرفي والتمويل على الاستثمارات التي تدعم عملية التنمية، وتحديد التوازن، إلى محاولة إيجاد نموذج من خلال هذه العوامل. وتوصلت الدراسة أعلاه إلى النتائج التالية:

١. وجود علاقة سلبية بين حجم التمويل والودائع المصرفية.
 ٢. وجد أن التمويل المصرفي ليس لديه أي تأثير معنوي على الاستثمار الحكومي.
 ٣. وجد أن التضخم ذو علاقة عكssية مع الودائع المصرفية وعليه يمكن القول أن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم لا تؤثر بصورة كبيرة على الودائع المصرفية وبالتالي لا يتأثر الاستثمار بذلك.
- ٣/ الصديق محمد أحمد - دراسة بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في السودان عام ٢٠٠٤م.

تناول البحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في السودان لفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٢)، هدفت الدراسة إلى الآتي:

١. التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
 ٢. مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.
٣. السياسات المتبعة والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لدخول قطاع الصناعة في السودان.

- أياس جعفر عبد الرحيم، أثر التمويل المصرفي على الاستثمار في السودان (١٩٨٨-١٩٩٩)، بحث ماجستير، كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٠م.
الصديق محمد أحمد أبكر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في السودان للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٢)م بحث ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- لوحظ من خلال الدراسة أن أكثر من ٧٠٪ جملة الاستثمارات الأجنبية تتمركز في الخرطوم.
- ٢- ارتفاع نسبة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٪ عام ٢٠٠٢م.

الفصل الثاني

المبحث الأول:

الخلفية النظرية للاستثمار في السودان:

يعتبر الاستثمار من المواضيع الهامة التي تتبوا مكاناً رئيسياً في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، من أجل تميّتها الاقتصاديّة كذلك. كان لابد من تحديد المقصود بمفهوم الاستثمار وبيان حدوده الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة فالاستثمار مفهوم له أبعاد متعددة وبصفة عامة يقوم الاستثمار على أساس فكريّين مختلفين.

يختص الاستثمار من ناحية بشراء الأصول الماليّة من الأسهم والسندات والأوراق الماليّة من جميع الأنواع، أي توظيف الأموال. والأوراق الماليّة يمكن أن تتشّأ نتيجةً اصدارات جديدة أو تشتري للمرة الثانية من بورصة الأوراق الماليّة.

يهدف الاستثمار إلى شراء أصول حقيقة رأسمالية كالآلات والمعدات التي تعتّبر منتجات يمكن أن تُستخدم في إنتاج منتجات آخرٍ. رأس المال الفنى^١

تعريف الاستثمار:

الاستثمار في اللغة يعني طلب الحصول على الثمر، ثمر الشيء ما تولد عنه، ويقال أثمر الشجر أي ظهر الثمرة، وثمر الشيء إذا نضج وكمّل، وثمر ساله أي كثر، أثمر الشجر إذا بلغ أوان قطف الثمر، أثمر الشيء إذا تحققت.

والاستثمار اصطلاحاً يعني التعامل بالأموال للحصول على الأرباح أو هو الاستثمار الذي يتم بـتداول أصول الإنتاج بهدف زيادة الثروات، كالاستثمار في الأراضي والمصانع والمؤسسات الإنتاجية والمشاريع الازمة لمتطلبات التنمية^٢.

^١- سهير محمد، النظرية الاقتصاديّة، النظريّة والتطبيق، دار إتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ١٩.

^٢- عبد القادر عبد الله عبد القادر، رسالة ماجستير غير منشورة، دور الاستثمار المشترك في التصنيع الزراعي والتنمية في السودان، جامعة النيلين، ٢٠٠٠م.

وكلمة أو لفظ الاستثمار Investment من المصطلحات الحديثة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لذا نجد أن الفقهاء السابقون لم ينطروا إلى هذا اللفظ أو يستعملون.

تم تعريف الاستثمار على أنه عملية توظيف رؤوس الأموال النقدية في شراء الأسهم والسنادات في سوق الأموال إلا أن للاستثمار معنى واحد في الاقتصاد وتحديداً عند دراسة تحليل الدخل القومي ويقصد به الحصول على رؤوس أموال جديدة. وقد عرف كنيز الاستثمار في A treatise on money بأبيه الزيادة الصافية في رأس المال القومي خلال فترة زمنية معينة.^٦

فالبعض يرى أن الاستثمار يعني التضخيم بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكثر.

والبعض الآخر يعرف الاستثمار بأنه التخلّي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية المستمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأحوال المستمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.^٧

وقد عرف شارب الاستثمار بقوله(إن الاستثمار هو التضخيم بقيمة مالية معينة من أجل قيمة ربما غير مضمونة أي مستقبلية).^٨

وهو أيضاً مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تصريحية الفرد

^٦- حسب الكريم عبد الله انكر، رسالة ماجستير غير منشورة، الاستشارات الأجنبية وأثرها على التنمية في السودان، جامعة الدولين،

٢٠٠٢

^٧- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجوى الاقتصادية وتقديم مشروعات، دار المناهج ٢٠٠١، ص ٦.

^٨- عثمان إبراهيم العميد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، ١٩٨٥، ص ٣٥.

بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً، بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذًا بعين الاعتبار عنصر العائد والمخاطر^٩.
ويمكن تعريف الاستثمار بأنه عبارة عن توجيه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في فترة زمنية لاحقة^{١٠}.

أهمية الاستثمار:

تكمّن أهمية الاستثمار في أي بلد على جوانب عديدة يمكن أن يستفيد منها البلد المضيّف، حيث يعمّل الاستثمار على زيادة الدخل القومي باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي، وعلى مستوى المهارات ونقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيّف وكما يعمّل على زيادة الخبرات الإدارية وذلك من خلال الأفكار الجديدة وغير موجودة في البلد المضيّف مما يخلق نقلة نوعية.
كما يربط الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل الجودة واساليبها مما يدفع بكفاءة السوق المحلي.

كما يساعد الاستثمار على خفض معدلات البطالة وخاصة إذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عمالية مما يسهل عملية الادخار الاختياري من خلال الأجور والمرتبات للعاملين والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والذي يساعد في الخروج من دائرة الفقر مما يدفع بعجلة التنمية.

بيئة الاستثمار:

تعني مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة وتوجهات رأس المال وتوظيفه، وجاء تعريف المؤسسة العربية لضمان بيئه الاستثمار بأنها الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية^{١١}.

^٩- أحمد ذكي صولم، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص ١٦.

^{١٠}- مايكل أيد جمان، الاقتصاد الكلي، دار المریخ للنشر، ١٩٨٥م.

^{١١}- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ١٩٨٥، ص ١١.

لاشك أن غالبية دول العالم اليوم على قناعة بجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتظر إليها على أنها وسيلة لسد النقص في الادخار المحلي، وعامل من عوامل نقل التكنولوجيا، وأداء من أدوات استغلال الموارد وبالتالي أصبح من غير لمقبول الحديث عن عدم وجود الاستثمارات الأجنبية للمباشرة والسودان كغيره من الدول يعتمد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيه على مجموعة من العوامل وهي:

١/ العوامل السياسية والأمنية:

استقرار الأوضاع السياسية والأمنية أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأن طبيعة هذه الاستثمارات تتطلب الاستقرار السياسي والأمني. كما أن علاقة الدولة بالمجتمع الدولي في النظام العالمي يؤثر إلى حد كبير في تدفق رأس المال لتلك الدول.

٢/ الأوضاع الاقتصادية والمالية:

شهد الاقتصاد السوداني خلال السبعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين تطورات جذرية و شاملة أدت لتغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي مستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية التي قام عليها الاقتصاد السوداني والمتمثلة في تبني الاقتصاد الحر وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد^{١٢}.

٣/ الأوضاع القانونية والتشريعية:

تبنت الحكومة السودانية العديد من الاصلاحات القانونية والتشريعية التي ساهمت إلى حد كبير في تحسين البيئة القانونية ولعل أهم هذه الاصلاحات تمثلت في الآتي:

١٢- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التسويق الخارجي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، ورقة عمل تجربة عربية في جذب الاستثمار الأجنبي القاهرة ٦-٢٠٠٦، ص ١٠-١١.

قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٥م - والذي تم استبداله بقانون آخر يكفل مزيد من الاعفاءات للمستثمرين وذلك عام ١٩٩٦ وهو الآخر يتم استبداله بقانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م، ويخضع ذلك القانون للمراجعة والتعديل في عام ٢٠٠٠م، ومرة أخرى عام ٢٠٠٣م، حوى قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م تعديل ٢٠٠٣م العديد من المميزات التي تتضمن للمستثمرين سلامة أصولهم من المصادر والتأمين وتحويل أرباحهم للخارج في أي وقت بالإضافة إلى حق امتلاك اصول المشروع.

٤/ البنيات التحتية:

يعتبر ضعف البيانات التحتية الأساسية أحد أهم المظاهر السلبية في مناخ السودان الاستثماري حيث يفتقر السودان لشبكة فعالة للطرق والكباري، كما يفتقر السودان لمصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية وهناك مجهودات بذلت في سبيل تحسين وضع البنيات الأساسية اسهمت تلك المجهودات في تحسين الوضع فيما يتصل بوسائل الاتصال ووسائل النقل وغيرها. كما أن هناك مجهودات جادة تهدف لخلق بيئة أساسية ومرافق خدمية مواكبة للنهضة المرتقبة بعد اكتشاف البترول.^{١٢}.

٥/ البيئة الإدارية والجوانب الإجرائية:

تعتبر البيئة الإدارية من العوامل المهمة لجذب وتطوير الاستثمار وتشمل الأجهزة الحكومية المنوط بها تولي إدارة شئون الاستثمار وتقديم تحديد الإجراءات المطلوبة للحصول على التصديق لقيام مشروع استثماري ووضع الخرائط الاستثمارية وتحديد المشاريع وأولويات التنفيذ لهذه المشاريع. تعتبر الإجراءات البيروقراطية من المعوقات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية وقد أوصى مؤتمر التمويل والاستثمار الأول ٢٠٠٤م، الذي أقامته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بتطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

^{١٢}- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سوق ذكره، ص ١٢.

اهتمت الحكومة السودانية خلال السبعة سنوات السابقة بالجوانب الإدارية للإجراءات المطلوبة لقيام المشروعات الاستثمارية تأكيداً دور الدولة في ترقية وتطور البيئة الإدارية للاستثمار، وقد تم ترفيع جهاز الاستثمار بموجب المرسوم الدستوري رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢م^{١٤}.

^{١٤}- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

المبحث الثاني:

نظريات الاستثمار:

يمكن تحديد عدد من المدارس الرئيسية التي تطرح فرضيات ونظريات بدلية تحاول تفسير سلوك الاستثمار من خلال تجديد طبيعة العوامل المحددة له ومن تلك المدارس:

١. النظرية الكينزية

٢. نظرية المعجل.

٣. نظرية المعجل المرن.

٤. نظرية التمويل الذاتي للاستثمار.

٥. نظرية التقليديين للاستثمار - النيوكلاسيكية.

٦. نظرية توين (q)

نظرية الكينزية: (أو الكفاية الحدية لرأس المال):

تبعاً لهذه المدرسة فإن لاتخاذ قرار الاستثمار يقارن المستثمرين بين ما يتوقع الحصول عليه في عائد صافي في طول فترة حياة الأصل الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي يمكن أن يحصل عليه كفرصة استثمارية بديلة أو الذي يفترض على أساسه لتمويل الاستثمار المطلوب. ويشرع رجل الأعمال في الاستثمار طالما أن سعر الفائدة (i) يقل عن الكفاية الحدية لرأس المال الذي يمثل معدل التضخم للعوائد الصافية المتوقعة طيلة فترة حياة الأصل الاستثماري. ونتيجة لذلك الأمر يرتفع حجم الاستثمار في البلاد. أما إذا فاق سعر الفائدة معدل الكفاية الحدية لرأس المال فإن المستثمر يمتنع عن القيام بذلك المشروع ويقل حجم الاستثمار الخاص وبالتالي و مباشرة يمكن ملاحظة طبيعة العلاقة التي تربط بين مستوى الاستثمار وسعر الفائدة حسب الرؤية الكينزية. إذ أنه كلما انخفض سعر الفائدة كلما تزايد الطلب على الاستثمار وارتفع حجمه، ولكلما ارتفع سعر الفائدة كلما تقلص الطلب على الاستثمار وأنخفض حجمه، وذلك بافتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال ويمكن كتابة ذلك الدالة بالعلاقة العامة التالية:

$$I = F(i)$$

حيث أن:

I = مستوى الاستثمار.

i = سعر الفائدة.

ويتخد الاعتماد شكلاً عكسيًا ليعبر عن حقيقة العلاقة السالبة التي تجمع بين المتغيرين وبافتراض شكل خطى بسيط لتلك الدالة نحصل على:

$$I = I_0 - B_i$$

حيث أن:

I_0 = القاطع ويعبر عن قيمة الاستثمار التلقائي المستقل عن سعر الفائدة.

B_i = الميل ويعبر عن مدى استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة.^{١٠}

نظيرية المعجل :

تنسب هذه النظرية لكلارك والذي قام بتطويره أنسها بداية لتفصير سلوك الاستثمار في المخزون من السلع، وتقول هذه النظرية إن حجم الاستثمار يعتمد على تغيرات حجم الطلب ويقاس حجم الطلب في الاقتصاد بالدخل، أي إن الاستثمار يعتمد على تغيرات مستوى الدخل ويمكن التعبير عن ذلك الأمر بواسطة العلاقة التالية:

$$I = F(\Delta y)$$

حيث أن:

$$\Delta y = y - y - 1$$

$y - 1$ = الناتج (الدخل) المتحقق في الفترة السابقة. وفي الواقع أن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة طردية، وللحصول على تلك العلاقة الموجبة تبدأ من العلاقة النسبية التي تجمع بين رأس المال والناتج (الدخل).

$$K = v y$$

^{١٠}- عبد المحمود عبد الرحمن نصر، الاقتصاد الكلي (النظرية المتوسطة) دار الخرچي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٦م.

حيث تشير "v" إلى معامل رأس المال - الناتج ويعطي هذا المعامل مقدار رأس المال المطلوب لزيادة مستوى الناتج بوحدة واحدة، ويأخذ التغيرات على جانب العلاقة نحصل على:

$$\begin{aligned} k - k_{-1} &= v y - v y_{-1} \\ &= v (y - y_{-1}) \\ \Delta k &= v \Delta y \end{aligned}$$

أو

أن

وذلك حسب ما تقدم تعريفه، عليه نحصل على دالة معجل لاستثمار على النحو التالي:

$$\begin{aligned} 1 &= v \Delta y \\ &= v (y - k_{-1}) \end{aligned}$$

وتقييد هذه الدالة بأن حجم الاستثمار يعتمد على تغيرات الناتج (الدخل) في الاقتصاد والتي تعتبر مقياساً لحجم الطلب في الاقتصاد. وتبعاً لها فإن الاستثمار يحدث فقط إذا تتساوى الدخل في الاقتصاد. أما إذا كان مستوى الدخل ثابتاً أي تغيرات الدخل تساوي صفرًا فإن الاستثمار يساوي الصفر اي أنها دالة معجل لأن الاستثمار يحدث فيها بسبب تسارع أو تجعل الناتج (الدخل) ويفترض المعجل البسيط ضممتها أن الرصيد الأمثل لرأس المال (k^*) يتم بلوغه دائمًا نهاية كل فترة زمنية أي يكون:

$$k = k^*$$

وهو أمر لا يتحقق على أرض الواقع^{١٦}.

نظيرية المعجل المرن:

تقييد هذه النظرية بأنه يتوافر في بداية كل فترة من الفترات رصيد معين من رأس المال مختلف عن ومتبقى من الفترة الماضية ويشار له بـ ($k-1$) وبالمقابل يعرف حجماً أمثلاً لرأس المال يقال عليه الرصيد المرغوب من رأس المال (k^*) وهو الحجم المراد الحصول عليه من رأس المال في الفترة الحالية بالفرق بين هذا الرصيد الأمثل لرأس المال وذلك الموجود في الفترة المنصرمة أي:

١٦- عبد المحمود عبد الرحمن ناصر، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥١-٢٧٢.

$$I = k^\infty - k - 1$$

ويعتمد هذا الحجم المرغوب فيه من رأس المال (أي الرصيد الأموال لرأس المال) على عدة عوامل منها مستوى الدخل في الاقتصاد وتغيراته، فإذا كان مستوى الدخل (u) مرتفعاً يعتبر ذلك مؤشراً على ارتفاع حجم الطلب، فيشرع الاستثمار في التزايد على نحو ما حدث في حالة المعجل البسيط السابقة.

غير أن رصيد رأس المال المرغوب فيه يعتمد أيضاً على تكلفة عناصر الإنتاج مثل الأجور $Ways$ سعر عنصر العمل وسعر الفائدة (i) وينظر إليه على أنه سعر عنصر رأس المال. فإذا تزايد مستوى الأجور في الاقتصاد وأصبح عنصر العمل أشد تكلفة فيتحول المستثمرون إلى اتباع الوسائل الإنتاجية التي تقلل من الاعتماد على العمل ويستعاض عنه برأس المال، فيرتفع حجم رصيد رأس المال المرغوب فيه (k^*). أما إذا ارتفع سعر الفائدة الساري في الاقتصاد فإن ذلك يمثل ارتفاعاً في تكلفة تمويل المشروعات الاستثمارية فيحيط رجل الأعمال ويقلل رصيد رأس المال المرغوب فيه وعليه فان رصيد رأس المال الأموال (k^*) تربطه علاقة طردية بمستويات الدخل والاجور وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة في الاقتصاد ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالصورة التالية:

$$\begin{aligned} K^* &= F(Y, W, i) \\ &= Q(W/i)Y \end{aligned}$$

حيث افترضت الخطوة التالية شكلًا محدداً لتلك العلاقة تقيس فيها استدابة رصيد رأس المال المرغوب فيه (k^*) للتغيرات التي تجري في الأشياء التي تؤثر فيه من دخل (u) والإجراء (W) وسعر فائدة (i) وبالتعويض في دالة الاستثمار الواردة أعلاه نحصل على:

وهي دالة طلب استثمار المعجل المرن التي تعطي الاستثمار كدالة تعتمد طردياً على مستوى الدخل (u) والأجر (W) وعكسياً على سعر الفائدة (i). إلا أنه وبفعل

العوائق الفنية والمؤسسية والقانونية المتقدمة آنفة الذكر فإن المستثمر لا يستطيع تغطية كل الفرق بين الرصيد الأموال - أو مرغوب فيه - من رأس المال (K^*) والرصيد المتوفر فعلياً والمتبقي عن الفترة السابقة ($K-I$) وعوضاً عن ذلك تغطي نسبة الفرق وتقاس بـ (λ) مثلاً لتصبح دالة استثمار المعجل المرن هي^{١٧}:

$$I = \lambda (K^* - K - 1) \\ = \lambda (Q(W/i)Y - K - 1)$$

حيث أن:

$$0 < \lambda < 1$$

نظريّة التمويل الذاتي (الأرصدة الداخلية للاستثمار):

في ظل نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه، ومن ثم الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح وقد قدمت شروح متعددة ومختلفة وعلى سبيل المثال أظهر جانب تبرجن أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة على نحو دقيق وحيث أن من المسلم به أن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة فإنه يرتبط إيجابياً بالأرباح المحققة.

وبطريقة أخرى، فإنه من الثابت أن المديرين لديهم تفضيلات مقررة لتمويل الاستثمار داخلياً. فالمنشآت قد تحصل على أصول لأغراض الاستثمار ومن المصادر المختلفة:

- الأرباح المحتجزة.

- نفقات الإهلاك وهي الأرصدة التي تجنب لمواجهة اهلاك الآلات والمصانع.

- مختلف أنواع الاقتراض بما فيه بيع السندات وبيع الأسهم.

وتعتبر الأرباح المحتجزة ونفقات الإهلاك من المصادر الداخلية للأموال بالنسبة للمنشأة بينما المصادر الأخرى تعتبر خارجية فإن الاقتراض يلزم المنشأة بسلسلة من المدفووعات الثابتة. فإذا حدث كسراد فإن المنشأة قد لا تستطيع أن تواجه التزاماتها فتواجه ذلك بالاقتراض أو بيع الأسهم بشروط غير مجزية، بل ربما تواجه هذه

^{١٧} عبد المحمود عبد الرحمن نصر؛ مرجع سابق ذكره، ص ١٢٧-١٢٩.

الانزامات بإعلان إفلاسها *Bankruptcy* وكنتيجة لذلك فإن المنشآت قد تحجم
الاقتراض إلا في ظل ظروف موالية جداً وبالمثل فإن المنشآت قد تعزف
أيضاً عن زيادة أرصادتها المالية عن طريق إصدار أسهم جديدة.

وحيث أن أي زيادة في عدد الأسهم يميل إلى تقليل الأرباح على أساس نصيب كل
سهم فإن المديرين قد لا يكونوا راغبين في تمويل الاستثمار عن طريق بيع الأسهم،
إلا إذا كانت الأرباح من المشروعات تعوض بوضوح تأثير الزيادة في الأسهم القائمة
وبالمثل فإن المديرين قد يخسون فقدان السيطرة إذا بيعت الأسهم الإضافية. لهذه
وغير من الأسباب فقد اظهرت نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار أن المنشآت تفضل
كثيراً أن تمول استثماراتها داخلياً، وأن الزيادة المتاحة من الأرصدة الداخلية من
خلال الأرباح الأعلى تؤدي إلى استثمارات جديدة.

وهذا فإنه طبقاً لنظرية الأرصدة الداخلية يتحدد الاستثمار بالأرباح وعلى العكس،
فإنه طبقاً لنظرية المعجل، يتحدد الاستثمار بالنتائج^{١٨}.

النظرية النيوكلاسيكية:

في ضوء ما تقدم فقد قدمت النظرية النيوكلاسيكية نموذجاً لمحددات الرصيد الأمثل
لرأس المال ولم تقدم نموذجاً لمحددات الاستثمار (معدل سرعة المشروع الاستثماري
في الانتقال من الرصيد الحالي إلى الرصيد الأمثل لرأس المال) وقد اكتشف
النيوكلاسيك أن الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عن تساوي الإنتاجية الجدية لرأس
المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي). وعند هذه النفقة تصبح الاستثمارات
الجديدة صفراء ويتوقف التراكم الرأسمالي عند هذا الحد^{١٩}.

نظرية توين (q) الاستثمار:

وفقاً للنظرية التي تعد في نفس إطار الفكر النيوكلاسيكي (Tobin 1969)^{٢٠} فإنه نسبة
(q) هي القوة المحركة وراء الاستثمار وتحسب بقسمة.

^{١٦} - مايكيل إيدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر ، الرياض، ١٩٩٩.

^{١٧} - WWW.arab-api.org/develop-1.htm.

القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال \div تكلفة إحلاله وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما كان الاستثمار مربحاً بعدل يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة. وقد أدعى *Tobin* أن تزايد التكلفة الحدية للاستثمار تعتبر السبب وراء اختلال نسبة (q) عن الواحد الصحيح^{٢٠}.

المبحث الثالث:

نظرة عامة عن الاستثمار في السودان والتشريعات الخاصة به:

شهدت البلاد منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م وحتى الان صدور عدد من القوانين من شأنها أن توضح العلاقة ما بين المستثمر والجهات المختلفة بشأن الاستثمار والتي من شأنها ايضاً جذب الاستثمارات إلى البلاد في مختلف المجالات ومررت قوانين الاستثمار في السودان خلال تطورها بمرحلتين أساسين هما:

أولاً: المرحلة القطاعية:

في هذه المرحلة توجه الاستثمار نحو قطاعات اقتصادية معينة دون اعتبار لبقية القطاعات الأخرى وأهم القوانين في هذه الفترة:

١. قانون الميزات الممنوحة ١٩٥٦م:

يعد هذا القانون أول قانون استثمار شهدته البلاد بعد الاستقلال وكان يشجع الاستثمار في مختلف القطاعات وبهذا لا يعد قانوناً قطاعياً رغم أن هناك نصباً يشير إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك حتى يتم تحويل الاقتصاد من زراعي إلى صناعي.

قانون الميزات الممنوحة من القوانين التي تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي إلا أنه يشجع الاستثمارات الوطنية أكثر من الأجنبية.

هذه من نقاط الضعف في القانون ربما أن البلاد في تلك الفترة كانت قد خرجمت حدثاً من الاستعمار، وكان الرأي العام يرى أن أي نوع من الوجود الاجنبي في البلاد يعد من أشكال الاستعمار، وحتى المستثمرين الأجانب دائماً ما يتخوفون من المجازفة بأموالهم للاستثمار في الدول التي نالت استقلالها حديثاً وذلك لأن التشريعات لم تزل في طور الحداثة وكذلك الحكومات الوطنية في تلك البلاد تواجه صعوبات كثيرة في الفترات الأولى لها من جهات متعددة قد تكون لها أدوار في خروج المستثمرين، كما أن في هذه الدول يزداد فيها عنصر المخاطرة وتقل فرصة نجاحه، كما أنه معرض للتأمين أو المصادر.

لأشك أن قانون الميزات الممنوحة لعب دوراً هاماً في اجتذاب رأس المال الوطني والأجنبي في مختلف الميادين وقامت في تلك الفترة صناعات أساسية إلى جانب عدد كبير من الصناعات المتوسطة إلا أنه قد تبين من حصيلة الانجازات التي تمت في هذه المجالات خلال فترة تطبيق القانون أن المشروعات وبالتحديد الصناعية رغم الميزات التي منحت لها ظلت تعاني من عدد كبير من المشاكل والمعوقات سواء في فترة التنفيذ أو التشغيل^{٢١}.

٢. قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار والصناعة لسنة ١٩٦٧م:

أ. هذا القانون يعتبر خطوة إلى الأمام قامت بها الحكومة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، حيث تم لأول مرة إنشاء وزارة متخصصة للصناعة والتعدين في العام ١٩٦٦م ولقد أوكلت مهمة تنفيذ القانون لوزير الصناعة.

ب. حاول القانون معالجة بعض السلبيات في قانون الميزات الممنوحة أهمها تشجيع القانون للاستثمارات الأجنبية ومنحها الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي تمنع للاستثمارات الوطنية. كما اشتمل على نصوص تتبع تحويل الأرباح وفوائد القروض ورؤوس الأموال الأجنبية^{٢٢}.

٣. قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية لسنة ١٩٧٣م:

أ. وتوسيعاً لمظلة الاستثمار صدر قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية بهدف تشجيع الاستثمارات بصفة خاصة في مجالات السياحة، النقل، التخزين، الخدمات الزراعية، والإنتاج الزراعي، إضافة إلى المرافق الاقتصادية الأخرى وقطاع النقل بصفة خاصة لمساهمته الكبيرة في الناتج القومي وقد أوكلت مهمة تنفيذه لوزير المالية.

^{٢١}. وزارة الصناعة والتعدين قانون الاستثمار وتشجيع لسنة ١٩٥٦م.

^{٢٢}. قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي ، الخرطوم ١٩٥٧م

بـ. يحمل نفس ملامح القوانين السابقة من حيث الميزات والتسهيلات والضمانات وقد خضع هذا القانون للتعديل في عام ١٩٧٦م ليكون أكثر شمولاً لمجلات الخدمات الاقتصادية^{٢٣}.

٤. قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي ١٩٧٤م:

بحلول عام ١٩٧٤م صدر قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي والذي بموجبه الغي قانون تنظيم الاستثمار الصناعي ١٩٦٧م، وكان الهدف من صدور إعادة الثقة لدى المستثمرين الوطنيين والاجانب.

وذلك بعد قرارات التأمين والمصادر التي تمت حينذاك مما أثر سلباً على الاجنبى الأمر الذي دعا إلى تعديل القانون لمنح ضمانات ضد التأمين والمصادر^{٢٤}.

٥. قانون تنمية الاستثمار الزراعي وتشجيعه لسنة ١٩٧٦م:

صدر هذا القانون بغرض تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي^{٢٥}.

ثانياً: القوانين الموحدة:

١- قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠م:

هذ القانون تلافي العديد من السلبيات الهامة التي صاحبت قوانين الحقبة السابقة فقد جاء موحداً وشاملاً وتم اسناد السلطة فيه إلى جهة متخصصة واحدة وهي الأمانة العامة للاستثمار التي يشرف عليها وزير المالية، وقد حدد القانون قوام وحدات للاستثمار بالوزارات ذات الصلة بالاستثمار، لمتابعة المشروعات ومن أهم الملاحظات التي يمكن إبرازها حول هذا الموضوع:

١. إغفاله تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات الأساسية كالتعليم والنظافة.

٢. عدم اشتراكه لجهات تنفيذية هامة في عملية اتخاذ القرار كالجمارك، والضرائب، والأراضي، وبنك السودان.

^{٢٣}- وزارة الاستثمار: قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية الخرطوم ١٩٧٣م.

^{٢٤}- وزارة الاستثمار: قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي، الخرطوم ١٩٧٤م.

^{٢٥}- وزارة الاستثمار، قانون الاستثمار الزراعي، الخرطوم ١٩٧٦م.

٣. عدم تشجيع توجيه الاستثمار إلى الأرياف والمناطق الأقل نمواً، كما أن مراحل تطبيقه قد صاحبتها عدة سلبيات أهمها:
- i. غياب التنسيق بين الأمانة العامة والجهات ذات الصلة باتخاذ قرارات الاستثمار وخصوصاً عملية الحصول على الأراضي في الوقت المناسب وأصبحت معظم التراخيص التي صدرت في الوقت المناسب وأصبحت معظم التراخيص التي صدرت بموجبها أوراقاً فقط في جيوب المستثمرين.
 - ii. تضارب التصاريق بسبب تفويض وزير المالية إلى وزير الصناعة فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية والذي كان يمثل نوعاً من تضارب السلطات في أعلى مستوى.
 - iii. عدم قيام وحدات الاستثمار بالوزارات المختلفة أفقد الدولة الجدية في متابعة تنفيذ المشاريع وضبط الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ومتابعتها^{٢٦}.

٢-قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٠ تعديل ١٩٩١:

- أ. تشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً بدمج المزيد من الميزات التفعيلية.
- ب. إنشاء الجهات المتخصصة بتسليم قطعة الأرض الخاصة بالمشروع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التراخيص وأيضاً إمكانية تقسيط رسوم الأراضي.
- ج. تكوين الهيئة العامة للاستثمار التي كانت جهة واحدة مستقلة تتبع لوزير مركزي وقد ضمنت فتح مكاتب التسويق بين الهيئة العامة للاستثمار والهيئات ذات الصلة مثل الجمارك، بنك السودان، المساحة، التخطيط العمراني لتسهيل الإجراءات والغرف التجارية والصناعية.
- د. إنشاء إدارة خاصة بالترويج للاستثمار.
- هـ. إعداد الخارطة الاستثمارية الشاملة للبلاد.

^{٢٦} وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي - الأمانة العامة للاستثمار، قانون تشجيع الاستثمار - لسنة ١٩٨٠، الجر طوم ١٥٨.

ولن هناك العديد من السلبيات في هذا لقانون ومنها:

- أ. حل اللجان الفنية للهيئة العامة للاستثمار ورجوع كل الممثلين إلى أماكنهم الشئ الذي أعاد الحال لما كان عليه.
- ب. عدم التزام الدولة بما جاء في التسهيلات خاصة عملية التجذب التي لم يكن لها لوائح أو سياسات واضحة تحكمها.

٣- قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٦:

يمكن القول أن قانون سنة ١٩٩٦م الذي تم وضعه على قواعد قانون سنة ١٩٩٠م قد تعمق أكثر من النواحي المتعلقة بالميزات والضمادات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية وقد اهتم القانون بصورة خاصة بتبسيط الإجراءات.

١. لأول مرة حدد القانون إنشاء وحدات للاستثمار بالولايات تخضع لإشراف وزارة متخصصة كما اطلق أيادي الوزارات الاتحادية المختلفة في وضع السياسات الاستثمارية واستخراج التراخيص والتوجيه بالميزات الازمة بالإضافة إلى واجبها في إعداد الخرائط لاستثمارية القطاعية.
٢. شدد القانون على وضع نسب محددة للمشاريع الاتحادية في الولايات.
٣. كما حظر القانون التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو أجنبياً.^{٢٧}

٤- قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ :

قانون ١٩٩٩م قد استوعب كل سلبيات قوانين الاستثمار التي سبقته ، عمل على علاجها وقد ورد فيه لأول مرة حق الولايات في استصدار قانون الاستثمار الخاص بها على نسقه، كما أنه لأول مرة ثم تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى مشاريع استراتيجية تمنح ميزات طائلة استثنائية ومشاريع غير استراتيجية تمنح الامتيازات المعنادة وفي جانب الإعفاءات الضريبية والجمالية نلاحظ أن القانون اسهل في الإعفاءات والتي تعتبر سلاح ذو حدين إذ أنه من المعروف أن تخفيض الضرائب

^{٢٧}- الهيئة العامة للاستثمار، قانون تشجيع الاستثمارات لسنة ١٩٩٩، الخرطوم ١٩٩٥م.

يؤدي إلى تقوية القطاع الخاص وتمكينه من تكوين مدخلات تساعد في توسيع أعماله، إلا أنه من الجانب الآخر فإنه يخشى أن تتأثر الخزينة العامة ما لم يتم ضبط الأمر^{٢٨}.

٥-قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ تعديل ٢٠٠٣:

يشجع هذا القانون الاستثمار في مجالات النشاط الزراعي والحيواني، والصناعي والطاقة والتعدين والنقل، والاتصالات، والبيئة والإسكان، والمقاولات والبيانات الأساسية والخدمات الأساسية والخدمات الاقتصادية، ويعد الاستثمار في هذه المجالات استثماراً استراتيجياً.

ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني والمختلط والعام.

يتمتع المشروع الاستراتيجي المحدد في اللوائح بعد تسجيله. وفقاً لأحكام القوانين المنظمة بالإعفاءات من ضريبة أرباح الأعمال لمدة عشرة سنوات يبدأ نفاذها من تاريخ الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط.

لا يجوز منح الترخيص لأي مشروع أو منحه أي ميزات أو ضمادات مما هو وارد في هذا القانون إلا بعد تقويم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع^{٢٩}.

^{٢٨}- وزارة التعدين، جهاز الاستثمار قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م الخرطوم ١٩٩٩م.

^{٢٩}- وزارة الاستثمار قانون تشجيع الاستثمار - لسنة ١٩٩٩م تعديل ٢٠٠٣م.

الفصل الثالث

المبحث الأول:

عرض متغيرات النموذج:

يتم عرض متغيرات النموذج في جداول والنموذج التقسيي ونموذج الاستثمار لتتبع مسار الظاهرة خلال سنوات الدراسة.

/1/الاستثمار:

جدول (1-3) يوضح الاستثمار خلال الفترة (1980-2010م) بالمليون جنيه

بالأسعار الجارية

INV	السنوات	INV	السنوات
140908.2	1996	379.0	1980
284293.7	1997	241.3	1980
575137.7	1998	1606.6	1982
442450.8	1999	1530.3	1983
326772.1	2000	1627.0	1984
678747.2	2001	693.1	1985
1042639.4	2002	2403.0	1986
9880014.2	2003	4728.3	1987
1306962.5	2004	7162.6	1988
1675635.0	2005	1100.4	1989
2527596.8	2006	10266.0	1990
2723538.9	2007	25888.9	1991
2790022.9	2008	73052.3	1992
2858466.3	2009	187960.0	1993
348090.3	2010	426439.0	1994
		894045.9	1995

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الدخل القومي (1980-2010م)
من الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب الاستثمار خلال سنوات الدراسة ويرجع ذلك للأسباب التالية:

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الدخل القومي (١٩٨٠-٢٠١٠)م
من الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب الاستثمار خلال سنوات الدراسة ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- تغير سعر الصرف خلال التسعينات مما أدى إلى نقص المكون الأجنبي تم بعد ذلك واصل الاستثمار في الزيادة بسبب حجم الاستثمارات الأجنبية.

النموذج القياسي:

$$I = F(GDP, INF, EXR, IM)$$

حيث أن

I= الاستثمار بالأسعار الجارية

GDP= الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

INF= معدل التضخم

EXR= سعر الصرف

IM= الواردات بالأسعار الجارية

/ نموذج الاستثمار :

$$I = B_0 + B_1 GDP + B_2 INF + B_3 EXR + B_4 IM + ui$$

حيث أن:

Mi= المتغير العشوائي

B0,B1,B2,B3,B4= معلمات النموذج ومن المتوقع أن تحمل اشارات مقدراتها الآتي:

B0= هو القاطع ومن المتوقع أن تكون اشارته موجبة

B1= تمثل الميل الحدي للاستثمار ومن المتوقع أن تكون اشارته موجبة

B2= من المتوقع أن تكون اشارتها سالبة

B3= من المتوقع أن تكون اشارتها سالبة

B4= من المتوقع أن تكون اشارتها موجبة

جدول (3-2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP) خلال الفترة (1980-2010) بالمليون جنيه

GDP	السنوات	GDP	السنوات
1047813.7	1996	3972.0	1980
1613737.1	1997	4950.7	1981
2193591.0	1998	7040.1	1982
2705881.4	1999	9591.9	1983
3366270.9	2000	11807.4	1984
4065855.8	2001	15357.2	1985
4775611.1	2002	20218.1	1986
5573378.4	2003	36479.8	1987
6872135.5	2004	46761.1	1988
8570712.9	2005	82562.0	1989
9829190.4	2006	110110.7	1990
11983726.6	2007	192660.5	1991
13551171.2	2008	421818.0	1992
13938652.7	2009	948448.0	1993
16064645.8	2010	1881289.0	1994
		4049739.4	1995

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الدخل القومي (1980-2010)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هنالك زيادة متتالية في الناتج المحلي الإجمالي حيث كان في عام 1980، 3972. مليون جنيه ثم توالت الزيادات خلا سنوات الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى تشجيع الاستثمار وتأهيل المشروعات الكبرى مما أدى إلى ارتفاع الانتاج والعكس إيجابياً على الناتج المحلي وأيضاً هناك سبب آخر وهو دخول البترول كمنتج جديد للاقتصاد السوداني في الفترات السابقة قبل انفصال الجنوب.

3/ معدل التضخم:

الجدول (3-3) يوضح معدلات التضخم في السودان خلال الفترة من (1980-

(أساس 2007 = 100) (2010 م)

INF	السنوات	INF	السنوات
48.4	1996	22.0	1980
18.7	1997	28.4	1981
18.8	1998	31.7	1982
7.8	1999	30.7	1983
4.4	2000	47.2	1984
6.9	2001	28.4	1985
6.2	2002	24.0	1986
9.5	2003	46.7	1987
8.6	2004	75.3	1988
7.2	2005	65.3	1989
6.2	2006	119.1	1990
14.3	2007	156.7	1991
11.2	2008	181.5	1992
13.0	2009	114.5	1993
18.1	2010	64.5	1994
		109.5	1995

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - قسم التجارة الداخلية

من الجدول نلاحظ أن هنالك تأرجح في معدلات التضخم حيث بلغ في عام 1980 22.0 ثم واصل في وثيره متزايدة حتى انخفض في العام 1985 م حيث بلغ 28.4 وهكذا ظل متراجعاً بين الزيادة والانخفاض خلال سنوات الدراسة ونلاحظ أن أعلى نسبة تضخم خلال سنوات الدراسة كانت 181.5 في العام 1992م.

4/ سعر الصرف:

جدول (4-3) يوضح سعر الصرف بالجنيه السوداني خلال (1980-2010م)

EXR	السنوات	EXR	السنوات
1.246	1996	0.005	1980
1.577	1997	0.009	1981
1.994	1998	0.013	1982
2.516	1999	0.013	1983
2.571	2000	0.025	1984
2.587	2001	0.025	1985
2.633	2002	0.025	1986
2.608	2003	0.045	1987
2.583	2004	0.045	1988
2.436	2005	0.045	1989
2.172	2006	0.045	1990
2.016	2007	0.045	1991
2.091	2008	0.100	1992
	2009	0.133	1993
	2010	0.216	1994
		0.400	1995

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية (1980 - 2010م)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هنالك تأرجح في سعر الصرف خلال الأعوام (1980-1983) وبعدها ظل ثابت من عام 1984 حتى عام 1986 ثم استمر سعر الصرف في الزيادة أو الارتفاع بعد ذلك وهذا لتدخل البنك لتنظيم شراء العملات الأجنبية ووضع الدولار كوسيلة دفع للسلع والحد من الاتجار في العملة وكذلك الزيادة في الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

5/ الواردات:

جدول (5-3) يوضح الواردات بشقيها (واردات الخدمات وواردات السلع) وهذا الجدول هو عبارة عن مجموع واردات السلع والخدمات خلال الفترة (1980-2010) بالمليون جنيه.

السنوات	IM	السنوات	IM
1980	783.5	1996	139868.1
1981	997.8	1997	283533.7
1982	1709.4	1998	453325.0
1983	2351.8	1999	430936.0
1984	2193.3	2000	591921.3
1985	2280.2	2001	578657.9
1986	2719.7	2002	842257.5
1987	2294.0	2003	875092.4
1988	4294.3	2004	1200671.4
1989	6078.4	2005	2098985.0
1990	6046.2	2006	2357990.1
1991	9946.2	2007	2360658.3
1992	29830.7	2008	2323591.1
1993	118595.0	2009	2585935.8
1994	295708.0	2010	2641140.0
1995	524958.4		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الدخل القومي (1980-2010)م
من الجدول نلاحظ أن هناك زيادة متتالية في الواردات حيث كانت في عام 1984م 783.5 مليون جنيه وذلك يرجع إلى سياسات التحرير الاقتصادي التي طبقتها الدولة.

المبحث الثاني : التحليل القياسي البيانات واختبار السكون :

قبل تقدير الدالة وحساب المعلمات لأي سلسلة زمنية لابد من اختبار هل هذه السلسلة ساكنة عبر الزمن ، وذلك لأن معظم المشاكل التي تواجه السلسلات الزمنية الاقتصادية في الغالب غير ساكنة مما يؤدي إلى حدوث أخطاء كثيرة في التحليل ، ومن الطرق المستخدمة في الكشف عن السكون طريقة جذر الوحدة unit root test، ومن الاختبارات المستخدمة في هذا المجال اختبار Dickey—Fuller (DF) و يتم فيه حساب القيمة الاحصائية LDF و مقارنتها بالقيم الحرجة لما كينون طريقة ما كينون مضمنة الآن في برنامج Eviews (Mackinnon) وهو برنامج التحليل الكمي وتوجد ثلاثة قيم حرجة وهي 1% و 5% و 10% حيث يتم اختبار فرض عدم القائل بأن جذر الوحدة يساوي الصفر وفرض البديل القائل بأن جذر الوحدة يساوي الواحد الصحيح فإذا كانت القيم الحرجة لما كينون أقل من القيمة المحسوبة L (DF) في صورتها المطلقة قبل فرض عدم أي ان $\alpha = 0$ وهذا يعني أن المتغير تحت الاختبار متغير ساكن .

وباستخدام بيانات سنوية عن المتغيرات الخمسة خلال الفترة 1980_2010م و بأخذ جذور الوحدة على المتغيرات المستخدمة في تقدير دالة الاستثمار في السودان خلال الفترة (1980_2010) م باستخدام برنامج E—views كانت النتائج كما في الجدول التالي :

جدول (٦-٣) : اختبار استقرار السلسلة

اختبار السكون	المتغير
الفرق الاولى	الاستثمار
الفرق الاولى	الناتج المحلي الاجمالي
المستوى (الأصل)	التضخم
الفرق الثاني	سعر الصرف
الفرق الاولى	الواردات

المصدر: اعداد الباحث " انظر الملاحق "

مناقشة وتحليل النتائج التطبيقية :

يتم تقييم النتائج التي تم التوصل اليها وتم قياسها في مرحلة تقدير النموذج لتأكد من أنها معنوية من الناحية الإحصائية ومحبولة طبقاً لقواعد الاقتصاد والاحصاء، ومن نتائج التقدير تمثل t -statistic قيمة t المحسوبة والتي توضح الأهمية الإحصائية للمعلمات وكلما كانت قيمة t كبيرة أي أكبر من القيمة الجدولية لها فهذا يعني أن المتغير معنوي إحصائياً أي أن المتغير المفسر يساهم في تفسير التغيرات في المتغير التابع بدرجة كبيرة . وهنا بعد التحليل نجد أن جميع المعلمات متفقة مع النظرية الاقتصادية والقاطع ايضاً موجب الإشارة (960:319) وأن t -statistic متغير غير معنوي (١٥٢,٧٥٩٧)، ليس له تأثير في النموذج تحت التحليل (دالة الاستثمار في السودان) .

أما معامل التحديد R^2 فهو يقيس جودة التوفيق أو القدرة التفسيرية للمتغيرات المستغلة ويعبر عن النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع ، أي اختبار القوى التفسيرية في الانحدار، وهذا يعني أن 98% من التغيرات في الاستثمار ناتجة عن المتغيرات التفسيرية في نموذج التقدير .

ومن خلال القيمة الاحصائية t ديرين بواسون (DW) والتي بلغت (1.859533) ونلاحظ أن قيمة (DW) معنوية إحصائياً وتدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي المتعدد .

أما إحصائية F والتي ساوت 54.347، فهي كبيرة وكلما كانت قيمة F كبيرة كان هذا دليلاً على معنوية النموذج وخلوة من المشاكل القياسية (كما هو واضح) أن قيمة F تزداد بزيادة معامل التحديد (بمعنى أن قيمة F الكبيرة يمكن أن تؤخذ كمؤشر على جودة النموذج

النموذج المقدر:

$$I = 6020.319 + 0.04153GDP + 0.973544IM - 36994.06EXR + 152.7579INF$$

$$(0.1383) (3.248) (16.783) (-1.611) (2.358)$$

$$R^2 = 0.982$$

$$DW = 1.86$$

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج :

- عدم وجود تأثير معنوي من قبل **التعديلات** مع ثبات المتغيرات الأخرى على الاستثمار .
- ضرورة تحديد أهداف وتبني سياسات ورؤى علمية واضحة تجعل من الاستثمار خياراً استراتيجياً يعمل الجميع على تطبيقه.
- تعدد الجهات المسؤولة عن إدارة العمليات الاستثمارية نتيجة تعديلات قوانين تشجيع الاستثمار تؤدي إلى عدم ثقة المستثمرين حول البنية المؤسسية والتنظيمية في السودان .
- الاستثمار له مساهمة واضحة في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة وتنمية الريف وتوفير فرص العمل .

ثانياً التوصيات :

- ينبغي توسيع النموذج بإدخال متغيرات أخرى ذات تأثير معنوي على الاستثمار مثل الدخل القومي والإنفاق الحكومي وذلك للحصول على نموذج يمكن استخدامه للتبوء بالاستثمار في السنوات القادمة .
- يجب العمل على استقرار السياسات المالية والنقدية لمحافظة على الاستقرار النقدي بما يساعد في تحسين أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسين المناخ العام للاستثمار في السودان .
- يجب تأسيس مشروعات البنى التحتية الازمة لتشجيع التدفقات الاستثمارية وأشراك القطاع الخاص الوطني والاجنبي في تمويلها .
- إعطاء الاستثمار المزيد من الحوافز والميزات الاستثمارية وذلك من حيث حجم رؤوس الأموال المستمرة .

المراجع والمصادر:

• أولاً: الكتب :

- أحمد زكي صيام ، مبادئ الاستثمار ، دار المباحث للنشر والتوزيع ، 1997م
- بسام يونس وأخرون ، الاقتصاد القياسي ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، 2002م.
- دومينيك سلفادور ، الاحصاء والاقتصاد القياسي ، ترجمة د. سعدية حافظ ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الاسكندرية . بدون تاريخ
- سعد الدين أبو الفتوح ، المفاهيم والمعالجات الأساسية في الاحصاء ، مطبعة الفنية ، الاسكندرية ، 2002م .
- سهير محمد، النظرية الاقتصادية ، دار اتراتك للنشر ، القاهرة، 2002م
- عبدالمحمود عبد الرحمن نصر ، الاقتصاد الكلي ، دار الخريجي،المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 1996م.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002م .
- عثمان ابراهيم السيد ، تخطيط وتنفيذ المشروعات ، 1985م
- كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقدير المشروعات ، دار المناهج 2001م.
- مجید على حسين وعفاف عبد الجبار ، الاقتصاد القياسي ، دار وائل 1998م.
- مايكيل أيدجمان ، الاقتصادي الكلي ، دار المريخ ، 1985م.
- مايكيل أيدجمان ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، ترجمة وترجمة محمد أبراهيم منصور ، دار المريخ ، الرياض ، 1999م.
- ثانياً : الرسائل :
- أياس جعفر عبد الرحيم ، أثر التمويل المصرفي على الاستثمار في السودان ، بحث ماجستير ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، 2000م.

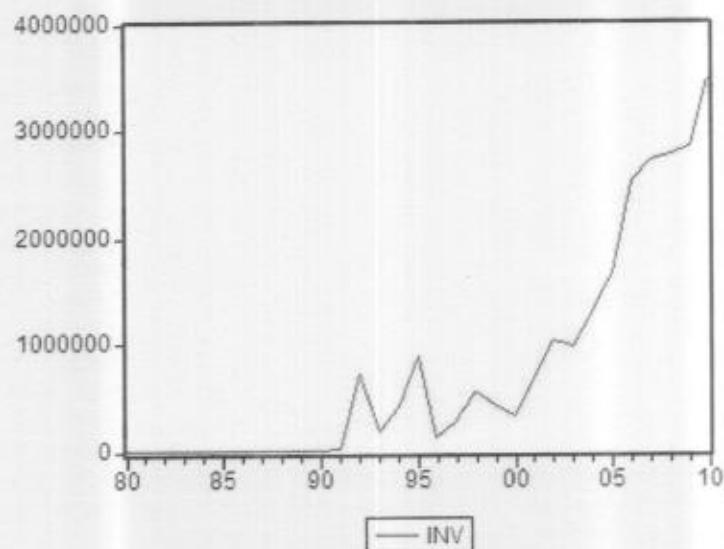
- الصديق محمد أحمد أبكر ، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على قطاع الصناعة في السودان ، بحث ماجستير ، جامعة أم درمان الاسلامية ، 2004م .
- رانية عبد الله ، دالة الاستثمار في السودان ، بحث ماجستير ، جامعة أم درمان الاسلامية ، 2000م .
- عبد القادر عبد الله عبدالقادر ، دور الاستثمار المشترك في التصنيع الزراعي والتنمية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين ، 2000م .
- ثالثاً التقارير :
- وزارة الصناعة والتعدين ، قانون تنظيم الاستثمار وتشجيعه ، الخرطوم ، 1956م
- وزارة الاستثمار ، قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي ، الخرطوم 1974م.
- وزارة الاستثمار ، قانون تنمية الاستثمار الزراعي ، الخرطوم ، 1976م.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، الأمانة العامة للاستثمار ، الخرطوم ، 1980،
- الهيئة العامة للاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار ، الخرطوم ، 1990م.
- وزارة المالية والاقتصاد ، الادارة العامة لترويج الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار ، الخرطوم ، 1996م.
- وزارة التعاون الدولي والاستثمار ، جهاز الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار ، الخرطوم ، 1999م.
- الجهاز المركزي للإحصاء ————— قسم الدخل القومي ، الاستثمار في السودان (1980—2010)م.
- الجهاز المركزي للإحصاء ————— قسم الدخل القومي ، الناتج المحلي الاجمالي (1980—2010)م .

- بنك السودان المركزي، التقارير السنوية ، معدل التضخم (1980—2010)م.
- بنك السودان المركزي ،التقارير السنوية ، سعر الصرف (1980—2010)م.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت 1995م.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، التمويل الخارجي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، ورشة عمل تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي ، القاهرة ، 2006م.
- رابعاً:الأنترنت:
- www.arab-api.org-develop-Htm

الملاحق

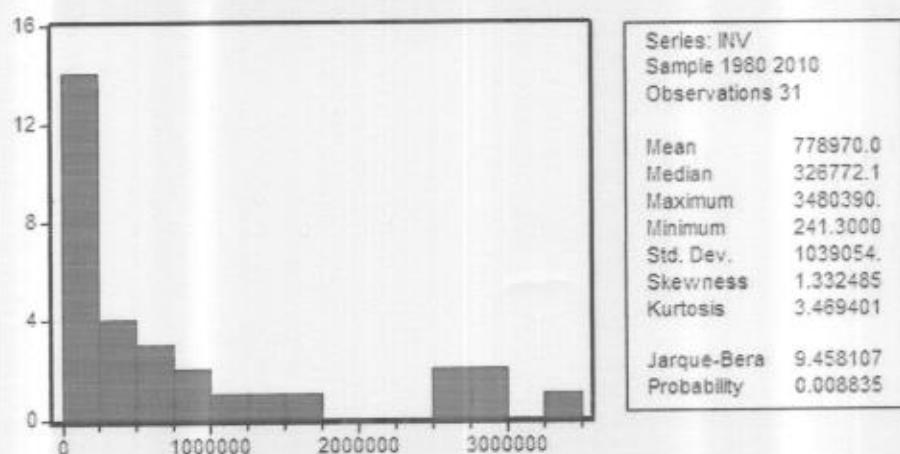
(1-1) ملحق

السلسلة الزمنية لبيانات الاستثمار



(2-1) ملحق

التحليل الوصفي لبيانات الاستثمار



ملحق (١-٢)
اختبار السكون للواردات

ADF Test Statistic	-3.583980	1% Critical Value*	-3.6852
		5% Critical Value	-2.9705
		10% Critical Value	-2.6242

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(M,2)

Method: Least Squares

Date: 05/30/13 Time: 11:19

Sample(adjusted): 1983'2010

Included observations: 28 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-1.002371	0.279681	-3.583980	0.0014
D(M(-1),2)	0.062498	0.213763	0.292369	0.7724
C	102537.5	52323.34	1.959690	0.0613
R-squared	0.475364	Mean dependent var	1436.514	
Adjusted R-squared	0.433394	S.D. dependent var	319850.4	
S.E. of regression	240761.8	Akaike info criterion	27.72196	
Sum squared resid	1.45E+12	Schwarz criterion	27.86470	
Log likelihood	-385.1075	F-statistic	11.32607	
Durbin-Watson stat	1.971041	Prob(F-statistic)	0.000315	

ملحق (٤-١)
اختبار السكون للاستثمار

ADF Test Statistic	-4.377565	1% Critical Value*	-3.6852
		5% Critical Value	-2.9705
		10% Critical Value	-2.6242

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INV,2)

Method: Least Squares

Date: 05/30/13 Time: 11:14

Sample(adjusted): 1983 2010

Included observations: 28 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-1.373081	0.313663	-4.377565	0.0002
D(INV(-1),2)	0.171446	0.205473	0.834395	0.4120
C	161906.2	71050.97	2.278734	0.0315
R-squared	0.577000	Mean dependent var	22162.81	
Adjusted R-squared	0.543160	S.D. dependent var	498061.3	
S.E. of regression	336639.5	Akaike info criterion	28.39237	
Sum squared resid	2.83E+12	Schwarz criterion	28.53511	
Log likelihood	-394.4932	F-statistic	17.05080	
Durbin-Watson stat	1.800061	Prob(F-statistic)	0.000021	

ملحق (٥ - ١)
اختبار السكون للتضخم

ADF Test Statistic	-3.564133	1% Critical Value*	-3.6752
		5% Critical Value	-2.9665
		10% Critical Value	-2.6220

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IVF)

Method: Least Squares

Date: 06/30/13 Time: 16:25

Sample(adjusted): 1982 2010

Included observations: 29 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IVF(-1)	-0.749319	0.210239	-3.564133	0.0014
D(IVF(-1))	0.234036	0.190749	1.226930	0.2308
C	142.4342	89.15446	1.597612	0.1222
R-squared	0.341533	Mean dependent var	-0.355172	
Adjusted R-squared	0.290882	S.D. dependent var	509.2956	
S.E. of regression	428.8735	Alcakie info criterion	15.05790	
Sum squared resid	4782245	Schwarz criterion	15.19934	
Log likelihood	-215.3395	F-statistic	6.742833	
Durbin-Watson stat	1.802192	Prob(F-statistic)	0.004375	

(١-١) ملحق

اختبار السكون للناتج المحلي الاجمالي

ADF Test Statistic	-4.342929	1% Critical Value*	-3.6852
		5% Critical Value	-2.9705
		10% Critical Value	-2.6242

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/30/13 Time: 11:17

Sample(adjusted): 1983 2010

Included observations: 28 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-2.651672	0.610572	-4.342929	0.0002
D(GDP(-1),2)	0.555567	0.543026	1.023095	0.3161
C	896844.0	567129.6	1.581374	0.1264
R-squared	0.813198	Mean dependent var	523710.8	
Adjusted R-squared	0.798253	S.D. dependent var	5909335	
S.E. of regression	2654249.	Akaike info criterion	32.52218	
Sum squared resid	1.76E+14.	Schwarz criterion	32.66491	
Log likelihood	-452.3105	F-statistic	54.41565	
Durbin-Watson stat	1.984088	Prob(F-statistic)	0.000000	

ملحق (٨-١)
تقدير معادلة الانحدار

Dependent Variable: INV
 Method: Least Squares
 Date: 05/30/13 Time: 16:22
 Sample: 1980 2010
 Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6020.319	43542.57	0.138263	0.8911
GDP	0.040153	0.012362	3.248089	0.0032
IM	0.973544	0.058007	16.78327	0.0000
EXR	-56994.06	35371.58	-1.611295	0.1192
IVF	152.7579	64.77659	2.358227	0.0262
R-squared	0.981640	Mean dependent var	778970.0	
Adjusted R-squared	0.978816	S.D. dependent var	1039054.	
S.E. of regression	151231.7	Akaike info criterion	26.83770	
Sum squared resid	5.95E+11	Schwarz criterion	27.06899	
Log likelihood	-410.9844	F-statistic	347.5394	
Durbin-Watson stat	1.859533	Prob(F-statistic)	0.000000	

ملحق (9-1)

الارتباط الذاتي "يبين سكون السلسلة"

Date: 05/30/13 Time: 11:09

Sample: 1980 2010

Included observations: 31

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.825	0.825	23.214 0.000
2			2	0.706	0.078	40.786 0.000
3			3	0.593	-0.025	53.649 0.000
4			4	0.439	-0.193	60.963 0.000
5			5	0.282	-0.152	64.100 0.000
6			6	0.192	0.082	65.605 0.000
7			7	0.121	0.057	66.224 0.000
8			8	0.067	0.029	66.423 0.000
9			9	0.006	-0.112	66.425 0.000
10			10	-0.032	-0.054	66.475 0.000
11			11	-0.037	0.075	66.547 0.000
12			12	-0.054	0.005	66.706 0.000
13			13	-0.080	-0.053	67.068 0.000
14			14	-0.091	-0.058	67.569 0.000
15			15	-0.088	0.020	68.061 0.000
16			16	-0.149	-0.177	69.571 0.000